فقد قلنا فيه إن تبويب الكلم على أساس خصائصها الشكلية لا يمكن أن يُنتفعَ به إجرائيا إلا إذا رتّبنا هذه الخصائص منازل وبوّأنا مقياس الوظيفة النحوية المنزلة الأولى واستطرفنا بمقتضى ذلك تبويب القدماء لأقسام الكلم الثلاثة على أساس موقعها (سلبا وإيجابا) من النواة الإسنادية.

2 - الاستدلال على أن حركات الإعراب كلمات يستوفي الاستدلال على صحة تعيين الوحدات الدالة الدنيا

وهو قول يرتهن صحّة التقسيم الثلاثي بصحّة الوظائف النحوية الأساسية ومفاهيم المسند والمسند إليه الخ... إلا أن الاستدلال على ملاءمة نظرية الإعراب والعوامل لشكل المضمون في اللسان العربي وإن دعّم نتائج القسم السابق له (أقسام الكلام) قد اقتضى منا على غير ما كنا نتوقّع - أن نستغلّ بعض المفاهيم والنتائج التابعة نظريّا للقسم اللاحق له وهو القسم الذي نحن فيه.

وبصفة أدقّ نقول: لما جعل النحاة العرب حركات الإعراب وحدات دنيا دالّة سمّوها كلمات وماثلوا بينها وبين بقيّة الوحدات الدنيا الدالة: كالاسم العلم، ولام التعريف، وتاء التأنيث في الحكم وأقرّوا نفس الإجراء لتعيينها وهو إجراء الاستبدال الذي سمّوه إفرادا زال العجب من هذا التداخل الظاهري بين الأقسام. وأصبح ما استدللنا به على أن حركة الإعراب وحدة دنيا دالة صالحا نظريا لإثبات صحّة ممارستهم في بقية الباب.

ويترتّب على هذا القول أنّنا استوفينا الاستدلال على أن تجزئة القدامى لما سمّيناه الوحدة الكبرى الدالة للتحليل، وتعيين مكوّناتها الجزئية وكلّ المباحث الفرعية التي تقتضيها من أقسام كلم ووظائف ووحدات دنيا، قد قامت على أساس تضامن وظيفي الوظيفة السيميائية. واحترمت بنية المضمون. وليس من الغريب أن تتضامن المباحث الفرعيّة للوحدة الكبرى للتحليل هذا التضامن المنطقي المتين وأن يؤدّي بنا استدلالنا على ملاءمة الأقسام الثلاثة السابقة (الجملة، وأقسام الكلام،